



إيسيسكو  
ICESCO



مسقط 2024  
Muscat 2024



# مؤتمـر الإيسيسكو ووزراء التربية والتعليم

ICESCO EMC 3

ما بعد قمة تحويل التعليم :  
من الالتزامات إلى التطبيقات

2.2

واقع تعليم الفتيات

2024

3-2  
أكتوبر

مسقط،  
سلطنة عمان





إيسيسكو  
ICESCO



مسقط 2024  
Muscat 2024



سلطنة عمان  
وزارة التربية والتعليم

# مؤتمر الإيسيسكو لوزراء التربية والتعليم

ICESCO EMC 3

ما بعد قمة تحويل التعليم :  
من الالتزامات ← إلى التطبيقات

## 2.2

واقع تعليم الفتيات

2024

3-2  
أكتوبر

مسقط،  
سلطنة عمان





# التربية

أولت منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو- عناية خاصة لقضايا تعليم الفتيات، اعتباراً لما يواجه هذا التعليم من تحدياتٍ تربوية واقتصادية وثقافية-اجتماعية تحوّل دون توفير فرص تعليمية متساوية لجميع الفتيات، فحرصت في استراتيجياتها وخططها التنفيذية على دعم جهود الدول الأعضاء في هذا المجال، من خلال مقارنة قائمة على الإنصات لمشاكل الجهات الوطنية المتخصصة وتكييف الخطط مع الاحتياجات المحلية وبناء الشراكات الثنائية ومتعددة الأطراف، ضماناً للحلول المبتكرة والناجعة وتوفيراً للخدمات الشاملة في برامجها ومبادراتها ذات الصلة. كما سعت المنظمة في برامجها إلى تحقيق الاستفادة المثلى من التجارب الناجحة والممارسات الفضلى داخل المؤسسات التعليمية والتربوية.

وفي هذا الإطار، وسعيًا نحو تشخيص علمي دقيق لواقع تعليم الفتيات في العالمين العربي والإسلامي، أجرت الإيسيسكو بالتعاون مع منظمة المرأة العربية عدداً من الدراسات والبحوث العلمية الميدانية والتحليلية والمقارنة تناولت أوضاع تعليم الفتيات في خمس عشرة (15) دولة، هي: جمهورية أفغانستان الإسلامية، وجمهورية إندونيسيا، وجمهورية باكستان الإسلامية، ومملكة البحرين، وجمهورية بنغلاديش الشعبية، والجمهورية التركية، والجمهورية التونسية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية العراق، والجمهورية اللبنانية، وماليزيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، وجمهورية نيجيريا الاتحادية، والجمهورية اليمنية.

وإغناءً لهذا التشخيص العلمي لواقع تعليم الفتيات في العالمين العربي والإسلامي واستثماراً لنتائجه، عقدت منظمة الإيسيسكو بالتعاون مع منظمة المرأة العربية، ندوة علمية دولية حول "واقع تعليم الفتيات في العالمين العربي والإسلامي"، في مقر الإيسيسكو بمدينة الرباط خلال الفترة من 17 إلى 19 أبريل 2024. وشارك في الندوة خبراء ومسؤولون تربويون وأساتذة جامعيون وباحثون ومهتمون بقضايا المرأة عامّة وتعليم الفتيات خاصةً من 16 دولة عربية وإسلامية هي: مملكة البحرين، وجمهورية بنغلاديش الشعبية، والجمهورية التركية، والجمهورية التونسية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، ودولة فلسطين، والجمهورية اللبنانية، وماليزيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، وجمهورية نيجيريا الاتحادية، والجمهورية اليمنية.

وهدفت هذه الندوة العلمية الدولية إلى: وضع التعليم لجميع الفتيات في مقدّمة الأولويات التعليمية؛ وإبراز القواسم المشتركة والخصوصيات المحلية في واقع تعليم الفتيات والنساء في دول العالمين العربي والإسلامي؛ وتوفير المعارف والأدوات اللازمة لأصحاب المصلحة في مجال تعليم الفتيات وتعزيز التعاون معهم؛ إضافةً إلى التشاور مع صانعي السياسات وأصحاب القرار والشركاء الإقليميين من أجل إنشاء قاعدة بيانات استراتيجية لصياغة جدول أعمال إقليمي شامل لإعمال حقّ الفتيات في التعليم، وبناء شبكة علاقات مع المؤثرين الدوليين والوطنيين وأصحاب المصلحة المختلفين للمشاركة في حوار بناء ومتواصل يُفضي إلى إحراز





تقدم أكبر نحو تمكين جميع الفتيات من حقهن في التعليم. وهو ما من شأنه أن يساعد على استدراك التأخر الملحوظ بسبب جائحة كورونا وغيرها من العوامل في مسار الالتزامات التي تعهدت بها دولنا من أجل توفير فرص تعليمية متكافئة للجميع بحلول عام 2030. فالتمكين التربوي للنساء والفتيات هو أحد شروط الارتقاء بمجتمعاتنا والنهوض بها لمواكبة مستجدات العصر ومتطلباته. ولن يتأتى لنا ذلك إلا من خلال تطوير السياسات التعليمية وفق مبادئ الإنصاف والجودة والتكافؤ والشمولية وترجمة السياسات إلى ممارساتٍ تضمن حق جميع الفتيات في الالتحاق بالمنظومة التعليمية والحصول على تعليم جيد، وتعزيز تعليمهن باعتباره ركيزة أساسية في مسار الالتزام العالمي من أجل تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم.

وقد تضمنت وقائع الندوة عرضاً لعدد من الدراسات المقارنة عن واقع تعليم الفتيات في العالمين العربي والإسلامي، من خلال تقديم تقارير مقارنة بناءً على بيانات وطنية موثقة لعينات بحثية من خمس عشرة دولة؛ إذ تمت فيها دراسة أنظمة التعليم، والوقوف على الفجوات بين الجنسين في أنظمة التعليم وفرص التعليم في تلك البلدان. كما ركزت هذه التقارير المقارنة على الاختلافات بين الجنسين في 8.01 أنظمة التعليم المدرسي، وحماية حقوق التعليم للفتيات والنساء ضمن الأطر القانونية الوطنية والأعراف الاجتماعية، وركزت على العوائق التي تحرم الفتيات من حقهن في التعليم في الدول العربية والإسلامية. كما أدرجت هذه التقارير معدلات إحصائية لإبراز الفروق بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس، مستعرضةً كذلك أمثلة من الأعراف والممارسات الاجتماعية التي تمنع الفتيات من الالتحاق بالمدرسة.



تحويل التعليم قد انطلق، فإنّ هذه الموجهات تسعى إلى إعادة بناء التعليم على نحو مغاير؛ بحيث يصبح نظاماً تعليمياً جيداً شاملاً منصفاً، وأكثر قدرةً على الاستجابة والملاءمة والمرونة لتلبية حاجات الجميع.

**وتتمثل أبعاد الموجهات المستقبلية المقترحة لتعليم الفتيات في العالم الإسلامي في:** اعتماد المساواة بين الجنسين في التعليم مؤشراً استراتيجياً لتعليم الفتيات، وتخصيص دعم أكبر لتعليم الفتيات، وتخطيط داعم لتعليم الفتيات، ومعلمون وقادة مدارس مؤهلون وأكفاء، ومناهج تعليم متطورة، وبيئات تعلم شاملة للجميع، وشراكة قوية وجهود منسقة ومتضافرة للنهوض بتعليم الفتيات، ورأي عام مستنير وداعم للنهوض بتعليم الفتيات، وحوكمة رشيدة، ومتابعة دورية لتعليم الفتيات.



كما تطرقت الندوة إلى تحليل مجموعة مهمّة من العوامل المؤثرة في واقع تعليم الفتيات، من أبرزها: الآثار الاقتصادية لحرمان الفتيات في العالمين العربي والإسلامي من حقهنّ في التعليم، ورؤية الإسلام لتعليم الفتيات، والتحوّل في تصورات الأسر والمجتمع تجاه تعليم الفتيات، والسياسات العامة لتعزيز تعليم الفتيات، والصور النمطية المتعلقة بالجنسين في المناهج المدرسية، والتحدّيات التي تواجه تعليم الفتيات في حالات الحروب والأزمات.

وأسفرت هذه الندوة العلمية الدولية، وما أُعدّ لها من دراسات وأبحاث علمية، عن إطلاق الإيسيسكو ومنظمة المرأة العربية مبادرة تتضمّن جملة من الموجهات المستقبلية لتعليم الفتيات في العالم الإسلامي، على درب ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، لا سيما الفتيات، وذلك من خلال رسم التوجهات المستقبلية المنشودة لتعليم الفتيات في دولنا الأعضاء، ودمج الإجراءات المُراعية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والنساء ضمن خطط التعليم. وتنطلق الموجهات من كون التعليم حقاً إنسانياً أساسياً يجب أن يتمتع به كل إنسان على نحو جيد دونما تمييز أو استبعاد، وفي ذات الوقت كونه استثماراً وركيزة أساسية لتحقيق التنمية المنشودة والرخاء المأمول. كما تنطلق تلك الموجهات من أن المساواة بين الجنسين حق أساس من حقوق الإنسان وقاعدة ضرورية لبناء مجتمعات مستدامة.

ونظراً لأن التعليم ظلّ يتشكّل باستمرار ليواكب المتغيرات ويلائم عصره ويلبي الحاجات المستجدة للمجتمعات والدول، فإنّ الحاجة إلى التغيير والتطوير الدائمين للتعليم في عصرنا الحالي لهي أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى حتى يصبح أكثر كفاءةً وجودةً وإنصافاً وشمولاً واستدامةً ومرونةً. وبما أنّ المسار على درب





## 1. اعتماد المساواة بين الجنسين في التعليم مؤشراً استراتيجياً لتعليم الفتيات

ليس مقبولاً تحت أيّ عنوان أو ذريعة أن نغض الطرف عن وجود أيّ وجه من أوجه عدم المساواة بين الجنسين في التعليم. ولأنّ الطريق ما زال طويلاً لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم ومن خلاله، فإننا مدعوون بالضرورة إلى تكثيف الجهود وتسريع وتيرة العمل من أجل تحقيق هذه المساواة، وهو ما يستلزم:

- دعم جهود الحكومات في تحقيق المساواة بين الجنسين في فرص التعليم، من خلال وضع الخطط المدعومة بالموارد والموازنات المستجيبة لمبدأ المساواة في الفرص بين الجنسين، والشفافية وتدخلات الحماية الاجتماعية، بالشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني؛

- العمل بكل الوسائل القانونية المتاحة على تعزيز مفهوم المساواة في الفرص بين الجنسين، وإدخال التعديلات المناسبة على التشريعات القانونية الوطنية في الإطار الدستوري الخاص بكل بلد، لضمان حق التعليم للجميع دون تمييز، وتوفير فرص التعليم المتساوية للفتيات والفتيان.

- اعتماد سياسات تعالج التمييز القائم على الجنس، وضمان مشاركة أوسع للمرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتجسد ذلك في عملية التدريس، وبالأخص التفاعلات من جانب المعلمين نحو طلابهم من الذكور والإناث، إضافةً إلى اتباع أساليب وآليات عمل لتغيير الصور النمطية للأدوار الاجتماعية في المناهج التعليمية.

- وضع خطة عمل إقليمية خماسية لتكثيف الجهود الوطنية تحقيقاً للمساواة في فرص التعليم للجميع أيّ لكل الأطفال من الجنسين دون استثناء في أفق 2030، وتبادل الخبرات

والتشاور فيما بين الدول عبر منظمة الإيسيسكو.

- توسيع مؤشرات المساواة في التعليم بين الجنسين، وعدم حصرها في تحقيق الوصول إليه في مرحلة التعليم الأساس فقط، بل ضمان الانتقال إلى المرحلة الثانوية وإكمالها، وتهيئة الظروف لاستكمال الفتيات للتعليم المهني والفني والجامعي.

- انتهاج السبل التي تعالج الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الأعراف والمواقف والممارسات الاجتماعية التمييزية.

- التصدي لكل أشكال الاستبعاد والتهميش ولكل أوجه انعدام التكافؤ والمساواة في مجال الانتفاع بفرص التعليم.



## 2. تخصيص دعم أكبر لتعليم الفتيات

تواجه الكثير من الفتيات عوائق تحول دون تعليمهن قد تُعزى إلى الفقر، أو الأعراف والممارسات الثقافية، أو تردّي مرافق البنية التحتية والعنف والهشاشة. وفي هذا الصدد، لابدّ من إيلاء تعليم الفتيات أولوية متقدّمة، وتقديم الدعم اللازم له، بحيث تتمكن الفتيات من الحصول على تعليم يرتقي بقدراتهن ويراعي حاجتهن. **ويستلزم ذلك ما يلي:**

- التركيز على تعليم الفتيات ووضعه في مرتبة متقدّمة على سلّم ترتيب الأولويات الوطنية، بما يوفّر قوة دافعة لتحقيق ارتفاع ملموس لتعليم الفتيات.
- إعادة النظر في أساليب إعداد موازنات قطاع التعليم وكفائتها واعتماد نظام قائم على التخطيط والبرمجة وتقييم الأداء، بما يُسهم في تحسين استجابة هذه الموازنات لمبدأ المساواة في الفرص بين الجنسين، وزيادة نسب الموازنة المتعلقة بتطوير مسارات التعليم الإلكتروني والتحول الرقمي، بما يوسّع من بناء قدرات الفتيات ومهارتهنّ.
- وضع خارطة طريق لتدخلات الحماية الاجتماعية، باعتبارها مساراتٍ لمعالجة العقبات التي تعترض تعليم الفتيات في دول العالم الإسلامي.
- دعوة الحكومات والجهات المانحة إلى توفير الدعم المالي والمساعدات الاجتماعية للأسر الفقيرة التي تعاني من صعوبات في تأمين تكاليف التعليم للفتيات. ويمكن أن تشمل هذه المساعدات المنح الدراسية والمنح النقدية والمساعدات الغذائية والرعاية الصحية.
- خفض تكلفة التعليم بإجراءاتٍ عمليةٍ مباشرةٍ من قبيل خفض الرسوم، وتقديم المنح المدرسيّة، وتوفير وجبات غذائيّة



- إيجاد نظم فعّالة لجمع البيانات والرصد والتقييم، بحيث تتوفر معلومات أفضل تساعد على التخطيط والتنفيذ والمتابعة بمنهج علمي سليم.
- بناء قدرات العاملين في مجال الإحصاء وجمع البيانات والرصد والتحليل، مع التركيز على إتاحة البيانات المصنفة حسب الجنس على كافة المستويات، للوصول إلى جميع الفتيات ولاسيما المتضررات من الأزمات وتحديد احتياجاتهن من أجل تحقيق أهداف التعلم في إطار الطوارئ والنزاعات.

#### 4. معلمون وقادة مدارس مؤهلون وأكفاء

إنّ العامل الحاسم في مسيرة تطوير تعليم الفتيات هو العنصر البشري المؤهل تأهيلاً جيداً لحمل الأمانة والنهوض بالأدوار الجليّة المبتغاة على الوجه الأمثل. ولهذا، فإن وجود معلّمين وقادة مدارس يمتلكون الكفايات اللازمة لتعليم الفتيات يعد أمراً غاية في الأهمية. وفيما يلي **الآليات الواجب إعمالها لضمان قدرة المعلمين وقادة المدارس على القيام بمهامهم في تعليم الفتيات:**

- اتخاذ الإجراءات التي تضمن تبوؤ المعلمين المكانة اللائقة بهم، وتوفير الدعم المادي والمعنوي المناسب لهم، وتهيئة الظروف التي تمنحهم القدرة على العمل بشكل فعال.
- تطوير برامج إعداد المعلم قبل ممارسة المهنة، وبرامج التنمية المهنية للمعلمين وقادة المدارس أثناء الخدمة؛ بحيث يتم التركيز على المهارات التي تُمكنهم من الارتقاء بتعليم الفتيات، وتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، وتمكين الفتيات من التمتع بفرصهنّ من التعليم على نحو جيد.

مجانيّة، وتقديم تسهيلات العودة إلى المدرسة لمن تسرّبوا (وبخاصّة الفتيات) مع توفير دورات دراسيّة تعويضيّة، وتقليص المسافة بين المدرسة ومكان الإقامة أو توفير وسائل نقل أو تقديم تعويض عنه.

- توفير الدعم النفسي والاجتماعي للفتيات اللاتي يعانين من آثار الفقر والنزاعات والتحديات الاجتماعية، من خلال إتاحة برامج التوجيه والتدريب والدعم النفسي للمساعدة في تعزيز ثقتهن بأنفسهن وتحقيق كامل إمكاناتهن، بالتعاون والتنسيق بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

#### 3. تخطيط داعم لتعليم الفتيات

إن الارتقاء بتعليم الفتيات يتطلب اتباع تخطيط علمي سليم يحدّد الأهداف ويرسم سبل بلوغها. **ويستلزم ذلك ما يلي:**

- القيام بمبادرات لإصلاح المنظومة التعليمية، من خلال إعادة صياغة الاستراتيجيات والخطط والمناهج التعليمية وتطويرها بما يتناسب وتعدّد الأدوار المجتمعية للمرأة.
- تكثيف الجهود الدولية والإقليمية لرسم معالم الطريق لاستراتيجية النهوض بتعليم الفتيات حتى العام 2040.
- وضع الخطط التي تساعد على تحسين معدّلات التحاق الفتيات في قطاع التعليم والتدريب، والعمل على إعداد برامج لإعادة دمج الأطفال المتسربين من المدرسة من كلا الجنسين في المنظومة التعليمية، بالتعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات ذات الصلة بهذا المجال.
- تبني أسلوب الخارطة المدرسية في بناء المدارس، بما ييسر وصول الفتيات إلى المدارس.



- توفير السبل التي تضمن إتاحة الفرص للمعلمين وقادة المدارس للمشاركة في عملية صُنع القرار التعليمي.

## 5. مناهج تعليم متطورة

يتجاوز تعليم الفتيات مجرد إلحاقهن بالمدرسة، فهو يُعنى كذلك بضمان تمتعهن بالمهارات والقدرات اللازمة للانخراط في سوق العمل، وتعلُّم المهارات الاجتماعية والعاطفية والحياتية الضرورية للتعامل مع عالم سريع التغير، واتخاذ القرارات بشأن حياتهن، والإسهام في مجتمعاتهن المحلية والعالم كله. وبناءً عليه،

### يتعين القيام بالإجراءات التالية:

- تطوير المناهج التعليمية، بما يتناسب وتعدّد الأدوار المجتمعية التي تنهض بها المرأة، وبما يتلاءم مع المتغيرات التي تطرأ على المجتمع.
- توظيف مهارات التفكير النقدي والتحليلي والابتكار في تعزيز المساواة بين الجنسين في المناهج الدراسية.

- تكثيف الاهتمام بتدريب وتطوير الكوادر التعليمية وإعادة تأهيل القائمين منهم على وضع المناهج في مجال المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص، والتوسع في برامج التمكين الاقتصادي للمرأة خصوصاً في المجتمعات الريفية.

- بناء قدرات ممثلي وممثلات وزارات التربية والتعليم ومديريات المناهج، بما يعزّز صورة المرأة وأدوارها في المجتمع ومكافحة كل أشكال التمييز ضدها.

- العمل على ضمان أنّ المناهج والكتب المدرسية ومواد التعلم تعزّز الرسائل الإيجابية بشأن المساواة بين الجنسين، وتدعم حق الفتيات في التعليم الجيد على قدم المساواة مع الفتيان.

- تضمين مناهج التعليم جميع المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات اللازمة لتحقيق الانتقال السلس نحو مهن المستقبل والحصول على فرص عمل ملائمة للجميع.
- تبني التكنولوجيا الحديثة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المنظومات التعليمية، والاهتمام بالمهارات الرقمية، وآليات استخدامها من قِبَل المعلمين والطلبة.

## 6. بيئات تعلّم شاملة للجميع

تؤدّي بيئة التعلم دوراً محورياً في تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية في جميع مراحل التعليم. وفي سبيل أن تتمتع الفتيات بحقهن في التعليم على الوجه الأمثل، يجب تهيئة بيئات تعلّم داعمة لذلك، الأمر الذي يستلزم:

- اتخاذ كل التدابير الممكنة لضمان أن تبقى البيئات في المؤسسات التعليمية، سواء من الناحية المادية أو النفسية، متاحة لاستقبال الجميع، وشاملة، وتتيح التعلم والمساواة وتساعد عليهما.



## 8. رأي عامٍ مستنير وداعم للنهوض بتعليم الفتيات

إن الوصول إلى ارتقاءٍ حقيقي بتعليم الفتيات يستلزم توفر بيئة حاضنة داعمة ومساندة تقوم على رأي عامٍ مستنير وبصيرة نافذة بشأن حق الفتيات في التعليم. ومن ثمّة يترسّخ الاقتناع بمردودية تعليم الفتيات وعوائده النفيسة على المجتمع بأسره. وهنا، **ينبغي القيام بالإجراءات التالية:**

- توسيع دائرة التوعية بأهمية تعليم الفتيات، باعتباره حقاً من حقوق الإنسان وأساساً لتمكين النساء، وبدوره المهمّ جداً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تنظيم حملات توعوية وبرامج تثقيفية للمجتمعات والأسر والفتيات أنفسهن عبر وسائل الإعلام التقليدية والحديثة وغيرها من الوسائل والآليات لتعزيز قيمة التعليم وتحقيق المساواة بين الجنسين.
- إطلاق مبادرات على الصعيد الوطني، وخاصة في المناطق الريفية والنائية، لتجاوز كافة المواقف الثقافية التي تحول دون تعليم الفتيات والمكرسة للتمييز.
- العمل على رفع الطلب الاجتماعي على التعليم عموماً وعلى تعليم الإناث بصورة خاصّة، والسعي لتعظيم الرغبة في الالتحاق بالتعليم، باعتبار أهميته الثقافية والاجتماعية والاقتصاديّة.
- تحسين الاستفادة من الإعلام بشقّيه التقليدي والتواصلي في تعزيز الاهتمام بتعليم الفتيات وتغيير الصورة النمطية عن النساء.

• إحداث تحسّن مُطرد في جودة عناصر البيئة التعليمية، وضمان تكافؤ فرص الجميع في الحصول على التعليم الجيد.

• العمل على تهيئة بيئة التعلم لاستيعاب التحول الرقمي فيها والانخراط في منظومة تعليمية مستفيدة من الابتكارات التكنولوجية، بما يتيح الفرص المتكافئة لتعليم جيّد للجميع.

• دعوة الحكومات والمجتمع الدولي للعمل على تعزيز تمويل التعليم وتحسين كفاءته، حتى يُمكن الوفاء بمتطلبات تطوير التعليم والنهوض بتعليم الفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم.

## 7. شراكة قوية وجهود منسّقة ومتضافرة للنهوض بتعليم الفتيات

يحتاج النهوض المُراد بلوغه في تعليم الفتيات إلى نهج يقوم على الشراكة والتآزر والتضامن؛ بما ييسّر عملاً تشاركياً تتضافر من خلاله جهود جميع الأطراف المعنية بتعليم الفتيات. وهنا، **ينبغي القيام بالإجراءات التالية:**

- تنسيق وتوحيد الجهود بين الهيئات الدولية والمنظمات الإنسانية والمراكز التربوية للنهوض بتعليم الفتيات.
- تحديد جميع الشركاء الذين يمكنهم الإسهام في الارتقاء بتعليم الفتيات، وإيجاد قنوات اتصال واضحة وضمان التنسيق الشامل معهم، كلٌّ حسب مجالات اهتمامه وإسهامه.
- العمل مع الأطراف المعنيّة لتحديد المناطق حيث الفتيات الأكثر احتياجاً والأكثر تضرراً من الأزمات، وتقديم الدعم اللازم لهن.
- تعزيز التضامن العالمي للحدّ من عدم المساواة بين الجنسين في التعليم، وتعزيز تمكين الفتيات من التمتع بفرصهن في التعليم الجيد.



## 9. حوكمة رشيدة ومتابعة دورية لتعليم الفتيات

إن استدامة تطوير تعليم الفتيات يحتاج إلى إطار عامّ في العمل تسوده معايير الحوكمة الرشيدة، ويلتزم على الدوام بوجود متابعة علمية دورية. وهنا، **ينبغي القيام بالإجراءات التالية:**

- اتخاذ تدابير فعالة من أجل حوكمة رشيدة لشؤون تعليم الفتيات.
- تعزيز الشفافية والمحاسبة والخضوع للمساءلة من جانب الأطراف المعنية بتعليم الفتيات.
- وضع آلية للتحقق تدريجياً في أفق 2030، عبر تقارير دورية عن نسب التقدّم ورصد الصعوبات والعمل على تذليلها.

تؤكّد الإيسيسكو ومنظمة المرأة العربية أن ضمان التعليم الجيّد لجميع الفتيات دون استثناءٍ هو أحد الأعمدة الرئيسة في صرح التنمية المستدامة المنشودة، وتبنيان نهجاً داعماً بقوة لتمكين الفتيات، خصوصاً اللواتي يعانين الضعف والفقر والحرمان، من الحصول على تعليم جيد، وتطوير مهاراتهم وقدراتهم على التطوّر الذاتي المستمر باتجاه أدوار مستقبلية متنوعة تقوم على المبادرة والريادة وتحسين جودة الحياة والإسهام بنصيب أكبر في تطور المجتمع كافةً. وإنّ الموجهات والرؤى الواردة في هذه الوثيقة تعدّ إسهاماً من الإيسيسكو ومنظمة المرأة العربية في تحديد أولويات العمل والتحرّك على النطاقين العربي والإسلامي ضمن مبادرة ترسم الموجهات المستقبلية للنهوض بتعليم الفتيات في الدول الأعضاء، لتكون منارةً ونبراساً على الطريق ودليلاً مساعداً في وضع السياسات وبناء الاستراتيجيات والخطط للارتقاء بتعليم الفتيات في العالم الإسلامي.

وستعمل الإيسيسكو جاهدةً، انطلاقاً من رسالتها الحضارية، وبالتعاون والتنسيق مع جهات الاختصاص في الدول الأعضاء، من أجل تيسير الاستفادة من هذه الموجهات ودعم جهود الدول الأعضاء في سبيل تسريع وتيرة تقدّمها على مسار تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالتعليم، وتعظيم الاهتمام في هذا المسار بتوفير التعليم الجيد لجميع الفتيات، تجاوباً مع حجم الاهتمام القائم في النصوص والحيثيات ذات العلاقة بالهدف الرابع الخاص بالتعليم، حيث إنّ ستّ (6) غايات من بين الغايات السبع التي تمّت صياغتها بشكل تفصيلي لتحقيق هذا الهدف ركّزت بالأساس على موضوعات تعليم الفتيات والنساء وتكافؤ الفرص التعليمية والمساواة بين الجنسين. ومنها على سبيل المثال الغاية الأولى التي نصّت على «ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد...» والغاية الخامسة التي نصّت على «القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني...».











        
JOIN US ! انضموا إلينا REJOIGNEZ-NOUS